يشتكي ومتى مال الشافعي رضي الله عنه لا اعلم انه صلى الله عليه
وسلم في تلك الحجة اشتكى واما طواف القدوم فمن الام وغيرها
وحكى الاتفاق عليه انه صلى الله عليه وسلم فعله ماشيا وهو سلم
انه صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت
والصفا والمروة لايناقي ذلك وان كان سعيهم في تلك الحجة
انما كان مرة واحدة وعقب طواف القدوم لان الواو لا
تقتضي ترتيبا قوله قال اصحابنا ولا يكره نقله
عنهم ايضا في الروضة واصلها ونقله في المجموع عن الجمهور
وصححه فهو خلاف الاولى لكن جزم فيه في احكام المساجد
كالرافعي في شرح المسند بالكراهة واعترض الاستوي
وغيره الاول بانه مخالف للنص وكتب الاصحاب وبان ادخال
الصبيان المساجد حرام ان علمت نجاستهم لها والا فمكروه
وردبان الشيخين نقلا ذلك عن الجمهور مع انه في المجموع
نقل الكراهة عن جمع وضعف ومتى حفظت حجة على مثل لحفظ
وبان ادخال البهيمة هنا انما هو لحاجة اقامة الحجة كما نقله
صلى الله عليه وسلم ولهذا لا يكره ادخال الصبيان المحرمين
المسجد ليطوفوا وفي الثاني نظر لان محل النزاع اذا ركبا لا لمقصد
صحيح كمرض او ظهور لا ستفتاء او اقتداء به قال الاولى ايجاب
بان الحاج سموح له في ذلك على خلاف القياس وان غلب تنجيس
البهيمة للمسجد كما يضرح به كلامهم لا سيما كلام الامام الذي
ذكره المصنف فتسهيلا عليه ورفقا به لكثرة ما علم من
الاعمال والمتاعب وظاهر كلامهم انه يجوز ادخال غير المميز المحرم
لحاجة

لحاجة الطواف به وان لم يؤمن تلويثه وهو واضح وطواف
المعذور محمولا اولى منه راكبا صيانة للمسجد عن الدابة قال
الدميري وتكره الطواف محمولا مع القدرة على المشي انتهى
وفيه نظر والظاهر انه مبني على ما مر عن الاستوي فالاوجه
انه خلاف الاولى كالركوب بلا عذر وبين كون الطائف قائما
فان رحف القادر على المشي كره كما في المجموع وتظر فيه الزركشي
كالاذرعي بانه احدث هيئة لم ترد وبان استثناءهما
من الطواف راكبا بعيد قال الاذرعي وخطيئة الجهة واد آء
الكتوبة لان الطواف صلاة وبحاب بانه لا بعد في ذلك
فان التراكيب كما اسقط عنه القيام مع قدرته عليه وان كان
ركوبه لغير عذر فالماشي ينبغي ان يسقط عنه واذا اسقط عنه
القيام فلا فرق بين ان يزحف او يجلس على شيء ويجره غيره
ولا بين القرص والنفل وكون الطواف صلاة انما هو في شيء
خاص لا مطلقا وبهذا يعلم ان الاوجه انه يجوز الطواف
مع الاحتنا وقول الاستوي لا يجوز كالمصلي نفلا يتعدا ويبطح
ولا يخفى مردود بان المصلي نفلا يجوز له الاحتنا ايضا لانه
اكمل من القعود بدليل انهم اوجبوه على مصلي الفرض حيث
لم يقدر الا على هيئة الراكع ويعلم ان الاوجه ايضا الصحة في الاحوال
الثلاثة التي مر عن الاستوي انه يقول بالبطلان فيها وكونه
حاملا الا لعذر كسلة الحر وعليه يحمل ما نقله الزركشي وغيره
عن جمع من الصحابة وغيرهم رضوان الله عليهم انهم كانوا يطوفون
بالبيت في مسلابر واوذاكطيالس انه صلى الله عليه وسلم
طاف بكل منهن واضح ان هذا لا يدل على انه ليس خلاف الاولى